

قرار رقم : م ت / د 21 / ق 11

الإطار المقترح

لمشروع الموازنة والبرنامج للدورة المالية

لعامي 1980 و 1981

القرار :

- أولاً : الإحاطة بما تضمنته الوثيقة المعروضة .
- ثانياً : الموافقة من حيث المبدأ على المؤشرات العامة لسياسة برامج المنظمة للدورة المالية لعامي 1980 و 1981 وأسس تخطيطها .
- ثالثاً : 1 . ألا تتجاوز الزيادة الجديدة في مشروع موازنة المنظمة للدورة المالية لعامي 1980 و 1981 نسبة قدرها : 25 % من إجمالي موازنة المنظمة للدورة المالية لعامي 1978 و 1979 خلافاً للزيادة الحتمية المشار إليها في هذا القرار .
- 2 . الموافقة على أن يتضمن مشروع الموازنة والبرنامج للدورة المالية لعامي 1980 و 1981 الزيادة الحتمية في حدود 10 % من إجمالي موازنة الدورة المالية لعامي 1978 و 1979 .
- 3 . ألا تتجاوز الزيادة في المرتبات والتعويضات نسبة قدرها 18 % من اعتماداتها المدرجة بموازنة الدورة المالية لعامي 1978 و 1979 (10 % زيادة حتمية ، 8 % زيادة جديدة للنمو لمقابلة إحتياجات العمل بقطاعات المنظمة وتطوير الهيكل التنظيمي للمنظمة) .
- 4 . ألا تتجاوز الزيادة في المصروفات العامة نسبة قدرها 25 % من اعتماداتها المدرجة بموازنة الدورة المالية لعامي 1978 و 1979 .
- 5 . دعوة المدير العام الى مراعاة ما يلي عند إعداد مشروع الموازنة والبرنامج للدورة المالية لعامي 1980 و 1981 تنفيذاً لقرار المؤتمر العام في دورته غير العادية الأولى رقم : م ع/د غ ع 1/ق 6 : أ . مراعاة التناسب بين المصروفات الإدارية وإعتمادات البرامج في موازنات إدارات وأجهزة المنظمة .
- ب . البحث عن مصادر تمويل خارج الموازنة للمساهمة في موازنات الأجهزة الخارجية سواء من الدول الأعضاء أم الصناديق العربية أم غيرها .
- ج . أن توجه الزيادة في نمو الموازنة الى تدعيم البرامج وتطويرها .

رابعاً : دعوة المدير العام الى :

- 1 . موافاة الدول الأعضاء بمشروع برنامج عمل المنظمة للدورة المالية لعامي 1980 و 1981 وفقاً لما ينتهي إليه رأي المجلس التنفيذي في دورته القادمة ، بحيث تتضمن وثيقة الموازنة والبرنامج التي تعرض على المؤتمر العام ما يرد للإدارة العامة حتى 1978/9/30 من مقترحات حول مشروع الموازنة والبرنامج ، وأية مقترحات إضافية ترد بعد هذا التاريخ تعرض على المؤتمر لمشروع الموازنة والبرنامج للنظر في أمرها وتدبير الإعتمادات المالية المحدد لحجم الموازنة .

2 . أن يؤخذ في الإعتبار روح المناقشات التي دارت حول الموضوع عند إعداد مشروع الموازنة والبرنامج للعامين القادمين .
(تحفظ عضو المجلس التنفيذي عن جمهورية مصر العربية على أية زيادة في إعتماذات مشروع الموازنة للذورة المالية القادمة) .